أكبر تخفيض مرتقب منذ جائحة "كورونا" في محاولة لدعم السوق

أسعار النفط تقفز بأكثر من 4 % مع بحث "أوبك+" خفض الإنتاج

"وكالات" : قفزت أسعار النفط أكثر من 4% في تعاملات أمس الاثنين، في الوقت الذي تدرس فيه مجموعة أوبك+ خفض الإنتاج أكثر من مليون برميل يوميا في أكبر خفض منذ جائحة كورونا في محاولة لدعم السوق.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 3.65 دولار أو 4.29% إلى 88.79 دولار للبرميل بعد انخفاضها 0.6% عند الإغلاق يوم الجمعة.

وارتفع أيضا خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 4.5% أو 3.57 دولار إلى 83.07 دولار للبرميل بعد خسارته 2.1% في الجلسة السابقة.

وتراجعت أسعار النفط لأربعة أشهر متتالية منذ يونيو بعد أن أضر إغلاق "كوفيد19-" في الصين، أكبر مستهلك للطاقة، بالطلب، بينما أثر ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع الدولار الأمريكي على الأسواق المالية العالمية.

وتدرس منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، المعروفة باسم «أوبك+»، خفض الإنتاج بما يتراوح بين 0.5 مليون إلى مليون برميل يوميا قبل اجتماع غد الأربعاء وذلك لدعم الأسعار، حسبما قالت مصادر في «أوبك+» لوكالة «رويترز». وسيكون هذا هو ثاني خفض شهري على التوالي لـ«أوبك+» بعد أن خفضت الإنتاج 100 ألف برميل يوميا الشهر الماضي.

«أوبك+» تدرس خفض الإنتاج أكثر من مليون برميل يومياً

الصندوق وقع مع "المالية" مذكرة تفاهم بشأن إنشاء مكتب إقليمي في المملكة

مديرة "النقد الدولي" : الاقتصاد السعودي نقطة مضيئة وسط الأزمات العالمية

مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا

أكدت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا أمس الاثنين، أن أداء الاقتصاد السعودي نقطة مضيئة وسط الأزمات العالمية.

ولفتت إلى أن الاقتصاد العالمي أصبح قاتما، قائلة: "نمر بأوقات صعبة".

وأكدت مديرة صندوق النقد الدولي حرصها على مناقشة آفاق التعاون الاقتصادي مع السعودية.

تأتي تصريحات غورغييفا، على هامش انعقاد اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض أمس، برئاسة وزير المالية السعودي محمد الجدعان، والذي تم عقبه توقيع وزارة المالية مذكرة تفاهم بشأن إنشاء مكتب إقليمي لصندوق النقد في المملكة.وكان صندوق النقد توقع أن تصبح السعودية واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، على أن ينمو ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 7.6% هذا العام.

وتوقعت رئيسة الصندوق تحقيق دول مجلس التعاون الخليجي هذا العام نمواً بنسبة 6.5%، واستمرار زخم النمو الاقتصادي في منطقة الخليج.

536 رابحا خلال العام

«بيتك» يعلن أسماء الفائزين في حساب «الرابح»

ملصق الحملة

أعلن بيت التمويل الكويتي "بيتك" عن اسماء الفائزين في حساب "الرابح"، حيث فاز 30 عميلا بجوائز نقدية قيمة كل منها 1500 دينار كويتي وذلك عن الاسبوع الثاني والثالث والرابع لشهر سبتمبر 2022.

والفائزون بالجائزة النقدية بقيمة 1500 دينار لكل منهم هم: عبداللطيف جبر الشريعان، سالم محمود الشيباني، مشاري فهد المطيري، سعد محل الضفيري، هيا صالح البراهيم، احمد عبداللطيف الابراهيم، طارق يوسف العميري، نوفه مانع العجمي، خالد علي الدوسري، فهد جاسم السنافي، عوده محمد البشيتي، حمد مطلق العنزي، عبدالرحيم محمود عبدالقادر، محسن بدر السبيعي، عبدالعزيز جمال القناعي، أسماء ماجد المسباح، سعاد ماجد الزيادي، هنادي خليفة الشحومي، احمد زبار الفضلي، صفيناز عبدالعزيز محمد، عماد صالح الحسن، راشد ناصر الهاجري، مرزوقه طرقي العنزي، مريم نعمان المتروك، عواطف ابراهيم الشايعي، خولة عبدالله السبيعي، فرحان علي الرشيدي، فاطمه جمعة الفهد، عبدالعزيز محمد الشطي وخالد مشعان المطيري.وتتضمن الحملة التي أطلقها "بيتك" بحلتها الجديدة لعام 2022، عدة سحوبات وجوائز تمنح العملاء فرصة الفوز "أسبوعيا، وشهريا، وربع سنويا"، ليصل مجموع الفائزين خلال العام الى 536 عميلا.

وأجري السحب في المقر الرئيسي لـ"بيتك" تحت اشراف ممثل وزارة التجارة والصناعة. وتأتي الحملة انطلاقا من سعي "بيتك" المتواصل لتقديم منتجات متميزة تلبي طموحات العملاء وتعزز مكانته الرائدة محليا وعالميا، وتعكس تميزه في طرح المنتجات والخدمات المصرفية وفقا لأعلى معايير الجودة.

وحساب الرابح هو حساب راتب يتوفر للعملاء الراغبين في تحويل رواتبهم وادارة حساباتهم الشخصية. ويفتح حساب "الرابح" بالدينار الكويتي للأفراد عبر فروع "بيتك" المنتشرة في الكويت أو عن طريق القنوات الإلكترونية المتاحة، ويشترط تحويل الراتب كشرط أساسي لدخول السحب، واستمرار تحويله في الحساب.

وفيما يتعلق بشروط وأحكام الجوائز والسحب، تتم عملية السحب على 10 جوائز بمعدل 1500 دينار كويتي لـ 10 عملاء أسبوعيا، و1 كيلو من ذهب "بيتك" لعميل واحد شهريا، و25000 دينار كويتي لعميل واحد كل ربع سنة، وبذلك يصل مجموع العملاء الفائزين الى 536 فائزا خلال العام، وذلك بعد مراعاة شروط وأحكام السحب وهي أن يودع العميل 3 رواتب خلال الاشهر الثلاثة التي تسبق عملية السحب، و يشترط أن لا يقل الرصيد الأدنى للحساب عن 50 دينار في نهاية كل شهر خلال الاشهر الثلاثة التي تسبق عملية السحب.

ويحرص "بيتك" على مواصلة تعزيز منظومة خدماته ومنتجاته المصرفية بما يتلائم مع متطلبات العملاء واحتياجاتهم وتحقيق تطلعاتهم وتزويدهم بما هو عصري ومبتكر، بما ينعكس على تحقيق رضا العميل والذي هو من اساسيات العمل في "بيتك" الذي حقق نقلة نوعية وتميزا على مستوى الخدمات المطروحة بالاستفادة من الادوات التكنولوجية ودراسة متطلبات السوق، وملاءمة كل مرحلة وكل شريحة من شرائح العملاء.

الخبراء يحذرون : البلد لم يخرج بعد إلى اقتصاد السلم بل بقي معرضاً ومنكشفاً على الأحداث الأمنية والعسكرية

شبح الحرب في لبنان يهدد اقتصاده بمخاطر كبيرة

مخاوف من تزايد هروب المستثمرين ورأس المال وارتفاع سعر الدولار وغلاء المعيشة وإقفال قطاعات ومؤسسات

الدولة لا ترصد ميزانية مناسبة لتسليح الجيش والأجهزة الأمنية والمؤسسة تعيش اليوم واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية والمعيشية

الضائقة المعيشية الحادة تُشعل الشارع اللبناني بين حين وآخر

بيروت : تتعدّد أسباب الأزمة الاقتصادية في لبنان، والتي تعود جذورها إلى ما قبل الحرب الأهلية اللبنانية "1975- 1990"، منها ما هو مرتبط بالسياسات النقدية والمصرفية، وأخرى بنيوية، وبعضها الآخر بالتطورات التي تحصل محلياً وإقليمياً ودولياً، لا سيما العسكرية والأمنية.

ورغم "برودة" الساحة اللبنانية ميدانياً وسلمياً، يبقى شبح الحرب يخيّم على الداخل، ما له انعكاسات اقتصادية كما لو أن البلد في حالة حرب، حيث إن هشاشة الاستقرار الأمني والمخاوف المستمرة من أحداث وتوترات وفوضى أمنية ومعارك تترجم سريعاً بهروب المستثمرين ورأس المال، وارتفاع سعر صرف الدولار، وغلاء المعيشة، وإقفال قطاعات ومؤسسات، وزيادة معدلات الهجرة، وغيرها من التداعيات، التي يقع ضحيتها الوطن والمواطن اللبناني.

وارتفعت أخيراً السيناريوهات الأمنية "المحتملة"، سواء بين المكونات المحلية، التي بدأت تلوّح بـ"انفجار الساحة والفوضى"، ربطاً بانتخابات رئاسة الجمهورية، في حال الفراغ، مع انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون في 31 أكتوبر المقبل، خصوصاً أن هذا الاستحقاق، تاريخياً، تبعاً للتجارب، دائماً ما كان تسبقه أحداث أمنية، أو على مستوى الحرب بين العدو الإسرائيلي و"حزب الله"، آخرها نُبّه إليه في شهر سبتمبر الجاري من بوابة النفط والغاز.

في هذا السياق قال الصحافي والكاتب الاقتصادي منير يونس، لجريدة "العربي الجديد" اللندنية، إن "لبنان لم يخرج بعد الحرب الأهلية من اقتصاد حرب إلى اقتصاد سلم، بل بقيَ معرّضاً ومنكشفاً على الأحداث الأمنية والعسكرية، حيث إن شبح الحرب الذي يخيّم دائماً على البلاد، له انعكاساته أيضاً وإن لم تقع حرباً بالمعنى الميداني".

ويشرح يونس أنه "قبل عام 2005، عاش لبنان الاحتلال الإسرائيلي للجنوب، والوجود السوري، وكان يمرّ بوضع استثنائي، والرهانُ على اقتصاد مزدهر كان شبه مستحيل باعتبار أن المعارك والصراعات والأحداث العسكرية دائماً ما يكون لها انعكاسات اقتصادية".

ويردف: "بعد التحرير، والخروج السوري من لبنان عام 2005، وبعد حرب تموز 2006، كان يفترض أن يعيش لبنان اقتصاداً طبيعياً قابل للنمو والازدهار، بيد أن بقاء حزب الله مسلحاً وزيادة تسليحه وقدراته العسكرية جعل شبح الحرب قائماً دائماً بين لبنان وإسرائيل، كما أن أحداث الربيع العربي عام 2011، وتدخل الحزب في سورية تحديداً بعد عام 2012، كان له أيضاً تأثير كبير على الاقتصاد. وبالتالي، فإن الكلام عن اقتصاد لبناني سليم أو طبيعي ليس صحيحاً، ولا يمكن أن يكون كذلك في ظل الأحداث الجيو سياسية الأمنية، المشار إليها".

ومع أن احتمالات الصراعات والحروب دائماً مطروحة في لبنان، عدا عما تخلفه الأزمة الاقتصادية الراهنة من ارتفاع نسب الجرائم، بيد أن الدولة لا ترصد ميزانية مناسبة لتسليح الجيش والأجهزة الأمنية، لا بل إن المؤسسة تعيش اليوم واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية، والمعيشية، مع تدهور قيمة رواتب العناصر والضباط بالعملة الوطنية، وقد شهدت منذ أواخر عام 2019 حالات فرار غير مسبوقة.

في هذا الإطار، يلفت يونس إلى أنه مع انهيار الليرة اللبنانية لم يعد هناك أهمية للإنفاق العسكري، مع ضرورة الإشارة إلى أن الجيش ليس مسلحاً، بمعنى أن ليس لديه ميزانية تسليح، ولا يشتري معدات عسكرية ثقيلة، بل ترصد له في ميزانية الدولة العامة رواتب للعناصر والضباط، وإنفاقا جاريا سواء مرتبطا بأمور لوجستية وطعام وغير ذلك، في حين أن الجيش يقبل الهبات الخارجية والمساعدات العسكرية، ولا سيما من الولايات المتحدة الأميركية.

ويشير إلى أن "الجيش لا يمكن أن يتسلح، سواء للأسباب الـ"جيو سياسية"، ولعدم وجود القدرة المالية للتسلح، مثل دول أخرى كسورية، إيران، السعودية، والعراق وغيرها، لكن في المقابل، هناك تسلح كبير يمكن وضعه في الإطار الموازي لحزب الله، وذلك بمساعدة إيران".

ويرى يونس أن "هناك هاجساً دولياً وعربياً بأن المكوّنات اللبنانية مستعدة دائماً لأن تنفجر على بعضها في أي وقت، من هنا تقوم بجهود لمنع عودة شبح الحرب الأهلية، كذلك لمنع وقوع حرب بين إسرائيل وحزب الله، وعدم تكرار حرب تموز 2006".

لكن هذا المناخ، بحسب يونس، يؤثر على الاقتصاد، فـ"لبنان حالياً لا يتوافد إليه السياح بشكل عام، بل مغتربون لبنانيون، يكون الاعتماد عليهم على مستوى الإنفاق وإحياء بعض القطاعات الاقتصادية، بيد أن السياح العرب أو الأجانب ما عادوا يأتون إلى لبنان بالقوة نفسها، ولا سيما الخليجيين، منذ ما بعد أحداث الربيع العربي، ولا سيما في سورية، عدا عن الصراع القائم بين الحزب وعدد من دول الخليج، والعداء الظاهر والإعلامي، مع العلم أن عائدات الخليجيين لم تكن تقتصر على تلك السياحية، بل كانوا يشترون العقارات".

من ناحية ثانية، يقول يونس، إن "لبنان تحت المجهر الدولي من زاوية حزب الله، وبالتالي فإن المستثمر يتأثر بما يقرأه من تقارير دولية، مثلاً، عندما تصنف ألمانيا حزب الله منظمة إرهابية، عندها المستثمر الألماني سيأخذ بالتقرير، ويعيش خوف الاستثمار في البلد، من هنا فإن المستثمر يتأثر كثيراً بكيف تنظر الدول الغربية إلى حزب الله، والخليجي أيضاً، بحيث أحجم منذ سنوات المستثمر الخليجي عن القدوم إلى لبنان".

أخيراً، يلفت الكاتب الاقتصادي اللبناني إلى أن الصراعات والحروب في المقابل "تستقطب المستثمرين الذين يقتنصون الفرص من أحداث شبيهة، لكن هنا يجب التمييز بين نوعين من المستثمرين، هناك من يقوم بعمليات سريعة، هو الذي يستفيد من الحروب بمعنى الصفقات السريعة، وهي بعكس الاستثمارات طويلة الأمد كالصناعة مثلاً، وهو قليل في لبنان. وهناك الاستثمارات بالأموال الساخنة التي تدخل وتخرج، وموجودة دائماً. من هنا فإن المستثمر المضارب يقتنص الفرص التي تنشأ عن وضع اقتصادي أمني جيو سياسي".